

السعيدية : التاريخ والمجال [1] عكاشة برحاب / كلية الآداب - المحمدية المغرب

إن تأسيس المدن وتطورها كثيرا ما يرتبط بظروف سياسية واقتصادية واجتماعية، وهذا حال مدينة السعيدية من حيث نشأتها ، ثم بعد طول انتظار دام أزيد من قرن، صارت معلمة سياحية على الساحل المتوسطي بالجهة الشرقية للمملكة المغربية ، وقد عُرف الموقع في المصادر التاريخية العربية القديمة باسم مرسى عجرود، وهو الموقع نفسه الذي أقيمت به "القصبة السعيدة " في نهاية القرن التاسع عشر. وهذا ما يدفع إلى محاولة رصد مراحل تطورها من قصبة مخزنية إلى مدينة عصرية.

1 - خصوصية المجال

يتخذ المجال الذي تأسست به القصبة شكل خليج ، يمتد مسافةً تقارب 24 كلم من الغرب إلى الشرق ، حيث تحدّه الجبال المُشرفة على مرسى بَلْمَهَيْدِي (رأس مِلْيُونَا) شرق واد كيس ، وينتهي غربا عند رأس الماء غرب واد ملوية - وينتمي هذا المجال في معظمه إلى سهل تريفية ، حيث يمتدّ شريط ساحلي بعمق 4 إلى 5 كلم نحو الداخل ، وتحدّه من جهة الجنوب سلسلة من التلال موازية للساحل بشكل عام، وقد عُرف هذا المجال من خلال أخبار الرحالة الذين جابوا المنطقة ، خاصة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر . (علي السوسي السملالي ، لويس صايي ، محمد بن رحال) .

شمال المغرب الشرقي في مطلع القرن العشرين

ومن المفيد التساؤل عن دور المجال الجغرافي في التأثير على تاريخ السعيدية ، خصوصا وأن المجال الذي تنتمي إليه المدينة له خصوصيات كثيرة ، من أهمها الانفتاح على البحر ، وهنا نتساءل عن دور البحر في تطور المدينة وتنميتها ، ومن تلك الخصوصيات أيضا الموقع الحدودي الذي طبع المجال الجغرافي بشكل واضح منذ احتلال الجزائر سنة 1830 ، مما يستوجب التساؤل عن دور الموقع باعتباره عنصر تحوّل ، أو باعتباره عائقا في وجه ارتفاع القصبة إلى تجمّع حضري على الواجهة البحرية ، وتبين من الأسئلة التي حددناها أهمية المجال والموقع في تاريخ السعيدية. هذه بعض التساؤلات التي يعكسها الاهتمام بالبحر ودوره في خلق ظروف التنمية في وقتنا الحاضر ، ومعلوم أن المؤرخ ينطلق دائما من انشغالات عصره لمساءلة الماضي ، وهو ما يعكسه اهتمام الدولة بالساحل في سياق تطوير السياحة المرتبطة بالبحر على الواجهتين المتوسطية والأطلسية، ومن ثمّ تستمدّ إشكاليات هذا البحث أهميتها ، حيث سوف نحاول أن نجد جوابا شافيا للتساؤلات المطروحة ، وذلك من خلال سبّر رصيد وثائقي غميس ، قد يساعد على إدراك الظروف والمراحل التي مرت بها المدينة، منذ أن كانت مجرد قصبة إلى أن صارت قطبا سياحيا بأبعاد دولية.

تستوطن هذا المجال قبيلة أولاد منصور ، وهي تنتمي إلى مجموعة قبائل تريفية (العثمانة وهوراة وأولاد الصغير)، حسب ما جاء في البند الثالث من اتفاقية لالة مغنية سنة 1845 [2]، وهي ذات أصول عربية ، ويُستفاد من المصادر التاريخية أن مجال تحرّكها كان يمتد من شمال غرب الجزائر إلى واد ملوية غربا [3]، غير أن هذا المجال تقلص في القرن التاسع عشر، وأصبح منحصرا بين واد كيس وواد ملوية ، وتجمّع القبيلة بين الزراعة والرعي في مجال ضيق ينحصر بين الساحل من جهة الشمال وتلال موازية له من جهة الجنوب، ويمتاز هذا المجال بتربة خصبة ، خاصة قرب مصبّ واد كيس ، حيث يوجد سهل عجرود المشهور في أدبيات القدامى بأشجاره وبحائره ، وينتهي غربا عند مصبّ واد ملوية، حيث يقع تداخل بين بعض فصائل أولاد منصور وبعض فصائل قبيلة كبدانة [4].

رسالة من السلطان الحسن الأول إلى قائد قبيلة أولاد منصور

لم تكن قبيلة أولاد منصور في القرن التاسع عشر تقوم بدور الزعامة على المستوى المحلي، رغم أهمية عدد خيامها وقدر الضرائب الذي كان يُستخلص منها [5] ، ولم تكن تشكل قيادة قائمة بذاتها ، وهو وضع ينطبق أيضا على باقي قبائل سهل تريفية (العثمانة وهوراة وأولاد الصغير) ، غير أن الظروف التي عرفها شرق المغرب في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، وخاصة بعد الزيارة الثانية (الحركة)

للسلطان الحسن الأول للمنطقة سنة 1876 ، حيث استحدث عدة قيادات ، ومنها قيادة بقبيلة أولاد منصور بزعامة القائد محمد بن البشير المنصوري . وتعود أقدم وثيقة بحوزتنا حول هذا القائد إلى منتصف سنة 1877 ، حيث خاطبه حاجب السلطان بما يلي:

" محينا الأعز الأرضى القائد محمد بن البشير المنصوري أمنك الله وسلام عليك، ورحمة الله بوجود مولانا نصره الله وبعد ، فقد وصلنا كتابك، وعرفنا ما أخبرت به من أنك كتبت لسيدنا أيده الله ، بما هم عليه أولاد منصور من قبيلتك من الخوض والفساد وإحياء الف الشيطاني...."[6].
غير إن إحداث هذه القيادة لم يكن كافيا في نظر المخزن لفرض الأمن بناحية عجرود (مصب واد كيس) . مما استوجب بناء قسبة تكون مركزا لسلطة المخزن بعين المكان.

(2) بناء القسبة [7]

تحكمت ظروف محلية وأخرى دولية في إقدام الدولة المغربية على إحداث قسبة عند مصب واد كيس ، فعلى المستوى المحلي فشلت قيادة قبيلية أولاد منصور في فرض هبة الدولة بسهل تريفية ، وخاصة بالمناطق المحاذية لواد كيس ، وعلى المستوى الخارجي تضاعفت حدة التوتر على جانبي خط الحدود ، خاصة عقب الموقف الفرنسي المعادي لمصالح المغرب أثناء انعقاد مؤتمر مدريد سنة 1880 حول مشكل الحماية القنصلية، كما تخوّف سلطان المغرب من أطماع الفريق الاستعماري الفرنسي بالجزائر ، الذي كان يطالب بنقل خط الحدود إلى واد ملوية.

من جانب آخر خرقت السلطات الفرنسية نص معاهدة مغنية حول الحدود[8]. إذ أقدمت سنة 1882 على تشييد بُرج غير بعيد عن الضفة اليمنى لوادي كيس ، بدعوى حماية سوق أسبوعي ، يُدعى سوق الجيمز ، كان يُعقد كل أربعاء ، وترتاده قبائل مغربية مجاورة لخط الحدود ، مما كان يترتب عنه في بعض الأحيان شأن بين "رعية المغرب" و"رعية فرنسا" .

ومن بين الأسباب التي قد تفسر إقدام المخزن على بناء القسبة ، ما كان يحدث من توتر بين المغرب وفرنسا بسبب ظاهرة التهريب ، حيث كان واد عجرود من الممرات المألوفة لدى مُهربي الماشية من شرق الريف وبني يزناسن في اتجاه أسواق غرب الجزائر.[9]

وهناك دوافع أخرى أشارت إليها استخبارات الجيش الفرنسي[10] ، ومنها على وجه التحديد إقامة مركز لتموين قبائل شرق المغرب بالأقوات وغيرها من الحاجيات ، خاصة خلال فترات القحط والمجاعة . وقد أكدت الوقائع اللاحقة قيام قسبة عجرود بهذا الدور في بعض الفترات ، ومنها على وجه التحديد سنة 1897 ، حيث استقبلت القسبة إمدادات من الدقيق المستورد من مرسيلا بواسطة باخرة مغربية تدعى "التركي" ، ووقع توزيعه على المتضررين من المجاعة[11].

وتكشف الوثائق المغربية أن مسعى المخزن هو تشييد مرسى بساحل عجرود لفك العزلة عن عمالة وجدة ، فضلا عن اعتبار القسبة معلمة حدودية تعوق التوسع الفرنسي الرامي إلى نقل الحدود إلى واد ملوية . وكان الشروع في بناء القسبة في بداية شهر يونيو 1883 تحت إشراف عامل وجدة عبد المالك السعيد ، وانتهت أشغال البناء في بداية سنة 1884 ، حيث عُيّن بها قائد مخزني - يُعتبر في واقع الأمر خليفة لعامل وجدة ، وكان أول من تولى مهام القيادة بها هو علال بن منصور البخاري، وقد اشتهرت القسبة في بداية عهدها باسم "القسبة السعيدة" ، وكان مصطلح " السعيد" يطلق في عُرف الجهاز المخزني على كل ما يُنسب للدولة ، وقد كشفنا في دراسة سابقة عن أصل اسم السعيدية [12] ، وكذا المسار الذي آلت إليه مُسميات أخرى كانت تُنعت بها القسبة (السعيدة ، سعيّد ، سعيدة عجرود) إلى أن فرضت سلطات الاحتلال اسم السعيدية بحكم الأمر الواقع ، ومن المرجح أن يكون ذلك نسبة إلى عامل وجدة عبد المالك السعيد ، الذي أشرف على أشغال البناء .

3 - السعيدية مركز للسلطة المخزنية

بعد الفراغ من أشغال البناء عيّن السلطان قائدا للقسبة في شخص علال بن منصور البخاري ، وقد اعتبره عامل وجدة خليفة له ، وهو ما نستخلصه من عدة رسائل مخزنية في الموضوع [13] . إلا أن عدد العسكر الذي أوكلت إليه مهمة الحراسة بالقسبة لم يتجاوز عدده خمسين نفرا ، وسرعان ما كان يتلاشى

هذا العدد بسبب عدم انتظام وصول المؤونة، ففرّ جل العسكر من الخدمة، وقد آل الأمر في نهاية المطاف إلى أن بقي نفر واحد مع القائد. فارتفعت أصوات بعض أعيان المنطقة للمطالبة بتعزيز الحضور المخزني بالقصبة وفرض هيبة الدولة [14].

وتكشف وثائق كثيرة عن مُعانة قائد القصبة من قلة العسكر ، فكان يعجز عن استخلاص الجبايات بسبب ذلك ، وتفصح بعض الرسائل الوضع الذي كان يعيشه رجال المخزن بقصبة عجرود [15].

وقد تآزم الوضع الأمني بالمنطقة الشرقية لما ثارت القبائل الوجدية ضد العامل إدريس بن يعيش سنة 1897 ، ولم يستطع قائد القصبة تقديم الدعم له وشدّ عضده لانعدام العسكر. [16] وبدون شك فإن حالة الوضع العسكري بالقصبة، قد لا يساعد على فرض سلطة الدولة على القبائل المجاورة، وحفظ الأمن ومحاربة التهريب وجباية الضرائب، وبذلك تكون المهمة الأساس التي من أجلها أقيمت القصبة لم تتحقق. فأهملت وظيفة أساسية من شأنها حفظ هيبة الدولة في الداخل، وحماية الحدود من أطماع الفرنسيين المتربصين بالبلاد من جهة الشرق.

وقد تحسّن الوضع في عهد القائد أحمد بن كروم البخاري، الذي خلف علال بن منصور البخاري سنة 1898 [17]. وبعد ثورة الروكي صارت القصبة تحتضن عددا من العسكر يُعدّ بالمئات ، بعضه مُخيم بها ، وبعضه ينتظر أن يُنقل إلى وجدة وعيون سيدي ملوك وشرق الريف.

وقد تعاقب على قيادة قسبة عجرود (السعيدية) ثلاثة قواد ، وهم :

- علال بن منصور البخاري (1884 - 1897)

- أحمد بن كروم البخاري (1898 - 1901) .

- علال الشراذي (1902 - 1907) .

وتكشف الوثائق أن ولاية علال بن منصور البخاري كانت أطول ولاية عرفتها قسبة عجرود ، حيث دامت زهاء ثلاث عشرة سنة ، بينما لم تستغرق ولاية خلفه أحمد بن كروم البخاري أكثر من ثلاث سنوات ، أما ولاية علال الشراذي فكانت متقطعة بسبب استيلاء الثائر الروكي على القصبة سنة 1903 خلال شهور معدودة ، فوقع استدعاؤه إلى طنجة ريثما يستعيد المخزن سيطرته على القصبة ، ثم عاد إلى منصبه سنة 1904 ، حيث ظل قائد بالقصبة إلى تاريخ دخول الجيش الفرنسي (أبريل 1907) .

ويُعزى اهتمام المخزن بالقصبة في عهد أحمد بن كروم البخاري إلى الأحداث التي كانت تقع بساحل الريف من تهريب وقرصنة ، مما كان يعرّض الدولة المغربية إلى ضغوط من جانب بعض الدول الأوربية ، ولذلك كان من الضروري في نظر المخزن تعزيز حضوره بشرق المغرب، ومن ضمنه قسبة عجرود من أجل فرض هيبة الدولة . غير أن فترة ولاية أحمد بن كروم على "القسبة السعيدة" لم تتجاوز ثلاث سنوات، حيث تُودي عليه للتولية على عمالة وجدة يوم 3 فبراير 1902 ، بعد أن وافت المنية عامل وجدة العباس ولد ابّ محمد بشكل مفاجئ يوم 3 دجنبر 1901 ، وقد يُعتبر هذا التعيين بمثابة ترقية للباشا أحمد بن كروم ، بعد أن تمرّس بمشاكل المنطقة الحدودية وسبّر سيرة الفرنسيين المجاورين منذ خدمته بقصبة عجرود ، التي عُيّن بها بدله الحاج علال الشراذي [18].

ومن جانب آخر تكشف الوثائق أن قواد القصبة كثيرا ما كانوا يعجزون عن فرض هيبة الدولة، نظرا للتحالفات القبلية التي ميزت شرق المغرب - أي ما كان يسمى بنظام اللف ، ويخشون أن تكون عليهم الكثرة ، وهو ما وقع لبعض عمال وجدة - خاصة عبد المالك السعيدية سنة 1885 ثم إدريس بن يعيش سنة 1897 ، فكانوا يضطرون إلى اللجوء إلى التراب الجزائري [19]. وتكشف الوثائق بعض مظاهر العجز الذي عانى منه قواد قسبة عجرود - خاصة في عهد ولاتي علال بن منصور البخاري وأحمد بن كروم الجبّوري ، فقد استباح أولاد منصور القصبة في غياب القائد علال بن منصور ونهبوا ما كان بها من الزرع في نهاية سنة 1897 ، فتحسّر القائد على قلة العسكر لردع المعتدين واستسلم للأمر الواقع [20].

بعد ثورة الروكي (1902) تعزز الحضور المخزني بالقصبة ، حيث صارت محطة لاستقبال الجيوش المخزنية والعتاد الحربي ، فكان تخييم الجيش بجوار القصبة مبعثا للهيبة في قبائل تلك الجهة ، فلم تتجرأ على مناوشته ، وزاد من ضعف حالها انقسامها بين مؤيد ومعارض للثائر، الذي استقر بقصبة سلوان بعد أن انسحب بصفة نهائية من عمالة وجدة سنة 1905.

ونستخلص من هذا السرد بعض الجوانب من علاقة قواد القصبية بقبائل الجوار ، حيث يتضح أن حامية عجرود المستحدثة منذ سنة 1883 ، لم تحقق الهدف المنشود - أي حفظ الأمن وفرض هيبة الدولة ، خاصة أثناء ولايتي علال بن منصور البخاري وأحمد بن كروم ، بحكم قلة العسكر وقلة الوسائل (من خيول وأسلحة ومؤونة ومال) .

وقد انزع المخزن كثيراً بعد سقوط القصبية في يد الثائر في منتصف سنة 1903 ، حيث كانت بمثابة قاعدة تخزنُ بها أغراض الجيش وتستقبل الجيوش الوافدة من مراسي الدار البيضاء والجديدة وطنجة والعرائش ، فأصبحت الدولة المغربية مضطرة إلى طلب مساعدة الحكومة الفرنسية ، من أجل نقل المؤونة والسلاح والذخيرة والعسكر إلى وجدة ونواحيها عبر التراب الجزائري .

إلى جانب اعتبار القصبية مركزاً للسلطة المخزنية بسهل تريفية بمحاذاة خط الحدود ، فإنها قامت بدور محطة بحرية لاستقبال المساعدات الغذائية أثناء المجاعة ، وكان هذا الدور أكثر فعالية بمناسبة استقبال العسكر والعتاد الحربي الموجه لمدينة وجدة ولبعض القصبات بشرق الريف ، وأضحى هذا الدور بالغ الأهمية أثناء ثورة الروكي بوحمارة ابتداء من سنة 1902 . فصارت القصبية بمثابة مرسى بحري لاستقبال أغراض الجيش .

4 - مرسى عجرود

كان أبو عبيد الله البكري أول من اعتبر عجرود مرسى صيفياً للمغرب الأقصى في القرن الحادي عشر ميلادي [21] ، ويحق التساؤل هل الظروف الطبيعية ، التي تميّز ساحل عجرود ملائمة فعلاً لإقامة مرسى تجاري بمواصفات عصرية بجانب القصبية المستحدثة منذ سنة 1883 .

وجدير بالإشارة إلى أن بناء القصبية صادف تجديد الأسطول المغربي ، ، حيث اقتنى السلطان الحسن الأول الباخرة المُسمّاة "الحسني" سنة 1882 [22] ، ثم عزّزها سنة 1894 بالباخرة المُسمّاة "التركي" ، وكانت الباخرتان تنقلان بالخصوص الجند والمؤونة للحاميات العسكرية المتمركزة بطرفاية على الساحل الأطلسي وبشرق الريف على الساحل المتوسطي . وأثناء ثورة الروكي ارتفع الرواج البحري بين المراسي الأطلسية وساحل عجرود ، وتعزز الأسطول المغربي سنة 1906 بسفينتين صغيرتين ، عُهد إليهما بنقل العسكر والعتاد والمؤونة إلى ساحل قصبية عجرود (السعيدي وجبل الحبيب) .

ويُستفاد من المعطيات المتوفرة أن المخزن كان ينوي إحداث مرسى بساحل عجرود ، وهذا ما يزيكيه تطابق مصادر مغربية وأخرى فرنسية ، مما يؤكد أن المخزن كان عازماً على إنجاز المشروع المذكور ، وإخراج شمال شرق المغرب من العُزلة التي كان يعيشها ، مما يُتيح للمنطقة التزوّد عن طريق البحر بكل ما كانت تحتاجه من حبوب وسلع أوروبية ، ومن المعروف أن المشروع لم يتحقق ، ولم تصادف في الوثائق ما يكشف عن المعوّقات التي حالت دون ذلك .

وتجدر الإشارة إلى أنه وقع إحياء مشروع بناء مرسى بساحل عجرود بمساعدة ألمانية سنة 1906 ، وصادف فترة توتر بين المغرب والسلطات الفرنسية بالجزائر ، حيث حذرت هذه الأخيرة أغراض الجيش التي كانت مُوجّهة إلى وجدة عبر مرسى الغزوات . وذلك ردّاً عن إجراءات مغربية صارمة لمحاربة التهريب ، بالإضافة إلى رفض مشروع الحماية الذي تقدّمت به فرنسا سنة 1905 .

وما يثير الاستغراب أن الوثائق المغربية بدورها كثيراً ما تستعمل عبارة "مرسى عجرود" بمناسبة الحديث عن إفراغ أغراض الجيش بساحل القصبية ، رغم أن الساحل لم يكن يتوفر على أدنى التجهيزات لاستقبال السفن ، بل كانت تلك السفن تستقدم معها من طنجة أو من مليلية قوارب كبيرة مُعدّة للشحن والتفريغ ، بينما تبقى السفن في عرض البحر [23] .

إن هذا الاستعمال الواضح في المراسلات المخزنية لعبارة "مرسى عجرود" أو "مرسى السعيدة" لا يعني بالضرورة أن القصد بذلك مرسى متوفرة على التجهيزات الضرورية لاستقبال السفن ، وإنما المُرجّح عندنا هو تعبير يُراد به مفهوم الساحل (ساحل السعيدة) ، وما يؤكد هذا التصور أن النائب السلطاني بطنجة محمد بن العربي الطريس ، الذي كان أدري بواقع الحال التي كانت عليها قصبية عجرود ، ورغم كل ذلك استعمل في مراسلاته عبارة "مرسى السعيدة" . وقد أثّرت بشأن مشروع المرسى المذكور منافسة بين فرنسا وألمانيا بحكم العداوة التقليدية بينهما منذ نهاية القرن التاسع عشر .

5 - التنافس الفرنسي - الألماني بشأن السعيدية

منذ تأسيس القصبية أُشيعت أخبار عن اهتمام ألمانيا بالقصبية باعتبارها محطة محتملة للسفن الألمانية التي تجوب المتوسط ، مما أثار مخاوف الحكومة الفرنسية من هذه المزاحمة على مشارف حدودها مع المغرب ، وبدون شك فإن تعدد المستكشفين الفرنسيين الوافدين إلى قصبية عجرود عقب الانتهاء من بنائها ، يكشف عزم فرنسا على معرفة حقيقة ما كان يخطط له المخزن من وراء إحداث القصبية.

وفي هذه الفترة بالذات راجت بقوة أخبار باحتمال حصول ألمانيا على موطن قدم بساحل عجرود وبقصبية سلوان،بالإضافة إلى منحها امتيازاً يقضي ببناء خط للسكة الحديدية بين فاس ومكناس [24]، وقد تسرّبت هذه الشائعات إلى العموم - خاصة بين قبائل شرق المغرب وغرب الجزائر ، وهو ما أزعج السلطات الفرنسية ، رغم أن أنها استبعدت حدوث ذلك الأمر، وعملت على تكذيب تلك الشائعات، بعد أن توصلت بجواب المغرب عن استفسار سبق أن تقدمت به في الموضوع ، لكنها أدركت في نهاية المطاف أنها صادرة عن جهات معادية لمصالح فرنسا ، وفي ذلك إشارة إلى ألمانيا بعينها، نظراً للعداوة الثابتة بين البلدين بسبب نزاعات ترابية بحدودهما بأوربا . وقد جنّدت الحكومة الفرنسية عملاءها لرصد تلك الشائعات، وجمع أقصى ما يمكن من معلومات في الموضوع ، كما صدرت الأوامر لقواد المراكز الحدودية الفرنسية بغرب الجزائر من أجل تشديد الحراسة بمصبّ واد كيس ورصد كل التحركات المشبوهة [25].

وقد أكدت دراسات معاصرة نيّة سلطان المغرب منح ألمانيا محطة بساحل عجرود ، بهدف خزن الفحم الذي تحتاجه السفن الألمانية العاملة بجنوب حوض البحر الأبيض المتوسط ، ومن شأن هذا الامتياز أن يزجج الحكومة الفرنسية بحكم العداوة التقليدية التي كانت بين فرنسا وألمانيا ، وجدير بالإشارة إلى أن هذا التنافس لم يكن خاصاً بقصبية عجرود ، بل نصادفه في جهات أخرى من المملكة الشريفة وفي فترات زمنية متقاربة (الشاوية - الدار البيضاء - أكادير - مراكش) [26].

وليس من المستبعد أن تكون مخاوف فرنسا من المزاحمة الألمانية، هي التي قادت إلى بناء مرسى صغير شرق مصبّ واد كيس سنة 1901 ، حيث أقدم المسمى لويس جان - باتيست صايّ على تنفيذ المشروع ، ويبدو ظاهرياً أنه مشروع خاص ، لكن في الواقع يتضح أن له أبعاداً تخدم الأطماع الفرنسية في شرق المغرب [27] ، وقد أنجز هذا المشروع رغم المعارضة الشديدة التي أعلنتها الغرفة التجارية بمدينة الغزوات الجزائرية، حيث كانت تخشى أن يؤثر المشروع المذكور على الرواج التجاري بمرسى الغزوات . وبدون شك فإن ذلك المشروع قد يعرقل مشروع "مرسى السعيدية" ، الذي أثير كثيراً في الوثائق المغربية والفرنسية قبل مطلع القرن العشرين ، خاصة وأنه يتوفر على ظروف طبيعية ملائمة لا نصادفها في ساحل السعيدية. وصار المرسى المذكور يُعرّف باسم مؤسسّه - أي مرسى صايّ (Pورت صاي) ، بينما كان ينعته المغاربة باسم مرسى عجرود الشرقية ، وقد توقف نشاط مرسى صايّ سنة 1915 مباشرة بعد وفاة صاحبه، وتحوّل إلى مصطفى يرتاده فرنسيو غرب الجزائر [28]، وهذا ما يؤكد أن هدف المشروع هو إفشال كل محاولة من جانب المغرب لبناء مرسى بعجرود ، وفك العزلة عن شمال شرق المغرب . أما في وقتنا الحاضر - وخاصة منذ استقلال الجزائر سنة 1962 ، فقد صار يتسمّى باسم مرسى بلمهيدي ، وهو من المواقع السياحية الجزائرية التي قد تزاخم مشروع السعيدية السياحي في المستقبل - أو تعرقل نجاح المشروع على أقل تقدير، إذا لم يقع تنسيق بين البلدين الجارين بشأن المشاريع التي تقام على مشارف الحدود الفاصلة بينهما .

وفي مطلع القرن العشرين صار مرسى صايّ محطة تجارية، انجذبت إليها قبائل بني يزناسن وقبائل كبدانة وقبائل سهل تريفية ، وأضحى سوقاً استقطب القبائل المحاذية والبعيدة عن خط الحدود ، فتقوى بذلك التهريب بين ضفتي واد كيس عبر محطة مرسى صايّ عند مصب الواد، إضافة إلى سوق الحيمر جنوب مصب الواد المذكور.

ونسجل مرة أخرى - كما سبقنا الإشارة إلى ذلك - استنجد المغرب بالحكومة الألمانية سنة 1906 للضغط على الحكومة الفرنسية، بهدف مراعاة حسن الجوار، وتقديم التسهيلات الضرورية للجيش المغربي المرابط بشرق المغرب [29]، حيث وقع إحياء مشروع بناء مرسى بساحل عجرود . لكن لم يكتب لهذا المشروع أن يتحقق لأسباب نجهلها ، ومن المحتمل أن يكون احتلال القصبية في شهر أبريل 1907 قد أفشل المشروع ، ومن المحتمل أيضاً أن يكون الإعلان عن مشروع بناء مرسى بقصبية عجرود مجرد

مناورة مغربية لإزاج الحكومة الفرنسية، بالنظر إلى المنافسة الحادة بين الدولتين الفرنسية والألمانية ، وبالتالي ثنيها عن رفض مرور أغراض الجيش عبر ترابها . ومما يرجح الفرضية الثانية أن الدراسات المعاصرة كشفت أن طبيعة ساحل عجرود غير ملائم لبناء مرسى تجاري [30].

إن ما كانت تعتبره الحكومة الفرنسية مجرد شائعات بشأن بناء مرسى بقصبة عجرود ومنح امتيازات لألمانيا بها ، اتضح أنه يعكس حقيقة ما كان يفكر فيه المخزن بشكل جدي. وقد تأكد ذلك من خلال وثائق رسمية. وهذا ما يبرر التخوفات الفرنسية من المزاومة الألمانية على مشارف الحدود الغربية لمستعمرتها بالجزائر [31].

لم تنته انشغالات السلطات الفرنسية بالجزائر إزاء طموح النفوذ الألماني بشرق المغرب بعد احتلال القصبة سنة 1907 ، بل رصدت المصالح الاستخباراتية الفرنسية عزم شركة ألمانية بناء محطات تجارية على ضفتي وادي ملوية سنة 1909 ، فانزعجت الحكومة الفرنسية من ذلك وتصدت لها بكل حزم. وبناء على ما سبق رصده من وقائع ، نتساءل عن السر الكامن وراء هذا الاهتمام بمحطة صغيرة بحجم قصبة عجرود من الجانب الألماني . نرجح أن يكون الدافع إلى ذلك هو إزاج لحكومة الفرنسية في إطار الصراع بين الدولتين ، وقد تُحقق ألمانيا من وراء ذلك بعض المكاسب. أما اهتمام الجانب الفرنسي بالقصبة ، فمبعثه موقعها على مشارف الحدود وقريبا من البحر، فضلا عن قربها من أسواق مغربية وجزائرية ترتادها قبائل المنطقة ، مما أكسبها أهمية باعتبارها مركز إشعاع للدولة التي تسيطر عليها ، وهو ما بادرت إليه السلطات الفرنسية مباشرة بعد احتلال وجدة يوم 29 مارس 1907 ، حيث استولت على القصبة يوم 18 أبريل، بعد أن رحل عنها الجيش المغربي في اتجاه واد ملوية.

وفي هذا الوقت بالذات كانت القصبة تحتضن مركزا للديوانة المغربية، وتراقب السلع التي تعبر الحدود البرية بهدف استخلاص الرسوم الجمركية ، وهو ما اعتبرته الحكومة الفرنسية منافيا لاتفاق سنة 1902 ، وبررت بذلك احتلال القصبة في التاريخ المشار إليه أعلاه .

6 - السعيدية مركز جمري

لم يكن في نية المخزن إحداث مركز للديوانة بالقصبة إبان تأسيسها ، غير أن تنامي مشاكل التهريب وما أعقب ذلك من اتفاقيات ثنائية خاصة بالحدود، استوجب إحداث مركز لاستخلاص الرسوم بالأسواق القريبة من القصبة أو بالأسواق التي تُعقد بجوارها من جهة الجنوب (سوق الحيمر وسوق النخلة) ، وهو ما نصَّ عليه الفصل الرابع من اتفاق الجزائر الموقع بتاريخ 20 أبريل 1902 [32] .

وقد تحفظ المخزن من نصب مراكز لاستخلاص الرسوم الجمركية على طول خط الحدود ، حيث اعتذر بالفئنة القائمة ، وطلب تأجيل العمل بها، ورفض المصادقة على اتفاق الجزائر (7 مايو 1902) الخاص بتنظيم المبادلات التجارية عبر الحدود البرية ، إلا بعد أن يُثبت استدراك خاص، يأخذ مَطلبه بعين الاعتبار ، فوافقت الحكومة الفرنسية على ذلك.

إن الفئنة التي رَوَّعت قبائل شرق المغرب أثناء ثورة الروكي ، قد حوّلت السعيدية إلى محطة تجارية مؤقتة ، حيث أصبحت المسالك غير مأمونة بين وجدة ومليلية، بعد أن اتخذ الثائر قصبة سلوان مُستقرا له، (تبعد القصبة عن مدينة الناظور بحوالي 7 كلم من جهة الجنوب) ، وقد استفاد المهزبون من هذا الوضع ، وساروا إلى إدخال السلع المهربة من مرسى صاي الجزائري إلى القصبة دون دفع الرسوم الجمركية ، ثم ينقلونها من هنالك إلى وجدة ، باعتبارها سلعا قادمة من مليلية وعلى أنها أدت الحقوق الجمركية بها ، وقد شجع التجار الفرنسيون المقيمون بعجرود الشرقية (مرسى صاي) تهريب الماشية على وجه الخصوص من شرق الريف وبني يزناسن، مستغلين الظروف الاستثنائية التي جعلت من القصبة سوقا مؤقتا ، مما أضرَّ بخزينة الدولة ، ودفع المغرب إلى اتخاذ قرار نصب الديوانة بالقصبة واستخلاص الرسوم الجمركية على السلع التي تمر عبر خط الحدود. وهذا ما أزعج الحكومة الفرنسية ، واعتبرته مخالفا لاتفاقيات الحدود المبرمة بالجزائر سنة 1902 ، وبادرت إلى احتلال القصبة يوم 18 ابريل 1907 ، بعد أن احتلت مدينة وجدة يوم 29 مارس 1907 [33] ، وأحدثت سوقا أسبوعيا بالقصبة ، ينعقد كل يوم أحد بمناسبة العطلة الأسبوعية للمستوطنين الفرنسيين ، مما شجع على توسع حضري وإنشاء مرافق ملائمة للوضع الجديد للقصبة ، وقبل ذلك أبطلت السلطات الفرنسية سوق الحيمر الجزائري وسوق النخلة المغربي الذي كان يوم انعقادها يصادف يوم الأربعاء . وقد ظلت مصلحة الجمارك تشتغل إلى سنة

1963، غير أن التوتر الطارئ بين الجزائر المستقلة والمغرب في هذا التاريخ أبطل عمل مركز الديوانة ، واقتصر نشاط السعيدية على الاصطياف ، إلى جانب انعقاد سوق أسبوعي بشكل منتظم طيلة السنة . وهو الوضع الذي استمر إلى وقتنا الحاضر .

يتبين من رصد تاريخ السعيدية ومراحل تطورها أن البحر كان أهم عنصر في تنميتها خاصة منذ عهد الحماية إلى وقتنا هذا ، فقد ساعد البحر على خلق أنشطة سياحية ، فتحوّلت "القصبية السعيدية" إلى مصطاف ساحلي منذ ما يقارب قرنا من الزمن ، وتعيش اليوم أيضا تحولا كبيرا بفضل السياحة الساحلية ، من جانب آخر حافظت القصبية على نشاط تجاري محدود يمثله السوق الأسبوعي الذي يعقد كل يوم أحد . وهو سوق موروث عن الفترة السابقة للاحتلال الفرنسي ، حينما كانت بعض الأسواق الحدودية المنتصبة على ضفتي واد كيس تستقطب قبائل تريفية وقبائل بني يزناسن .

بينما كان تأثير خط الحدود على السعيدية في غالب الأحيان مصدر توتر وقلق بالنسبة للحكومة المغربية، مما جعل منها محطة خاصة بأنشطة مرتبطة بالجيش ومركزا للسلطة المخزنية في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ، غير أن هذه الوظيفة توقفت بعد احتلال القصبية ، من جانب آخر لم تستفد السعيدية من موقعها على خط الحدود في مجال المبادلات التجارية مع الجزائر ، حيث لم تنعكس آثار الرواج التجاري على أي مظهر من مظاهر تنمية القصبية منذ تأسيسها ، بل أصبح مرسى صائ بعد تشييده سنة 1901 يحتكر الرواج التجاري مع قبائل المنطقة الحدودية إلى تاريخ توقيفه سنة 1915 ، غير أن هذا الرواج التجاري دفع الحكومة المغربية إلى نصب مركز للديوانة بجوار القصبية ، وقد ظلت مصلحة الجمارك تقوم بوظيفتها بشكل منتظم بين المغرب والجزائر إلى سنة 1963، حيث جرفت الفيضانات - التي اجتاحت ناحية عجرود- القنطرة التي كانت تربط بين البلدين - وجدير بالإشارة إلى أن المستوطنين الفرنسيين بسهل تريفية ما فتئوا يضغطون على المقيم العام - الماريشال ليوطي - من أجل بناء مرسى تجاري بساحل السعيدية قد يسهل تصدير منتجاتهم الفلاحية، ويخرجهم من العزلة التي كانوا يعانون منها ، غير أن اللوبي التجاري بمدينتي الغزوات ووهران حال دون ذلك ، فظلت منتجات شرق المغرب تصدر عبر مراكز الحدود المقامة بالسعيدية وأحفير ووجدة بوجه خاص، وكانت هي المنافذ الرئيسية لمنتجات شرق المغرب . وبدون شك فإن القارئ الذي يرغب في الإحاطة بتاريخ السعيدية بكل أبعاده ، قد يجد هذه الدراسة دون تطلعاته ، غير أننا بصدد إصدار كتاب شامل لتاريخ السعيدية [34]، قد يستجيب لفضول القراء الكرام .

خائق واد كيس بالمكان المسمى بينلجراف

- [1]- سبق أن نشرنا عدة دراسات تناولت تاريخ السعيدية بشكل خاص ، منها:
- عكاشة برحاب ، السعيدية أو سعيدة عجرود ، صلة وصل بين المغرب والجزائر ، جريدة العلم ، عدد 13874 ، بتاريخ 26 - 7 - 1988، وأعيد نشر الدراسة نفسها في مجلة جمعية تاريخ المغرب - وجدة، العدد الأول، يونيو 1993 ، ص 108 - 114.
- عكاشة برحاب ، السعيدية ، معلمة المغرب ، المجلد 15 ، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، مطابع سلا، ص 4996 - 4999.
- عكاشة برحاب، من قضايا الحدود بين المغرب والجزائر، مطبعة أبي رقرق للطباعة والنشر، الرباط، 2003 ، ص 145 - 154 - (انظر بالخصوص : السعيدية ، من مركز حدودي إلى مركز للاصطياف.)
- دورية الوثائق، تصدرها مديرية الوثائق الملكية، الرباط ، المجلد الأول، 1976، ص 477. [2]
- عبد الوهاب بن منصور، قبائل المغرب، المطبعة الملكية - الرباط 1968، الجزء الأول، ص 424 - 427. [3]
- [4] - Leonhard Karow, Neuf ans au service du Maroc. Traduction et notes de Monique Miège et Jean-Louis Miège. Editions La Porte. Rabat 1998. p38.
- كناش الخزنة الحسنية رقم 62 ، محاصيل الزكاة والأعشار من قبائل مختلفة 1276 هـ - 1284 هـ . [5]
- [6]- من موسى بن أحمد حاجب السلطان الحسن الأول إلى القائد محمد بن البشير المنصوري بتاريخ 10 رمضان 19 / 1294 - 9 - 1877 . وثيقة خاصة أمدنا بها السيد محمد التهامي الوكيل ، تغمد الله برحمته.
- [7]- ملحوظة : سبق أن تطرقنا لتاريخ قصبية السعيدية ، وبالذات إلى ظروف تأسيسها في أبحاث سبقت الإشارة إليها ، وسوف نحاول هنا التذكير بها، وقد نعززها ببعض الوثائق التي تميط اللثام عن بعض الجوانب التي ظلت غامضة أو التي غيبت عنها الأبحاث السابقة بسبب قلة المادة المصدرية.

- [8]- انظر النص كاملا لمعاهدة لالة مغنية في دورية الوثائق ، مصدر سابق ، العدد الأول ، 1976 ص 475 وما بعدها.
- [9]- عكاشة برحاب، من قضايا الحدود بين المغرب والجزائر، مرجع سابق، انظر بالخصوص: التهريب والحدود= في شمال شرق المغرب ، ص 37 - 66.
- [10] - Rapport du XIX^e corps d'armée d'Alger, 9 juin 1883 – Service Historique de L'Armée de Terre. Vincennes 3H19.op cit.
- [11]-رسالة من السلطان عبد العزيز إلى النائب محمد الطريس بتاريخ 13 صفر عام 1315 / 14 - 6 - 1897 ، مديرية الوثائق الملكية بالرباط، ملف وجدة، انظر عن هذا الموضوع كتابنا " من قضايا الحدود " ، مرجع سابق ، ص 67 - 95.
- [12]- عكاشة برحاب ، من قضايا الحدود بين المغرب والجزائر ، مرجع سابق ، انظر على وجه التحديد : طوبونيمية بعض المواقع الحدودية :السعيدية ، من مركز حدودي إلى مركز للاصطياف ، ص 145 - 154.
- [13]-رسالة حسنية مؤرخة يوم 15 جمادى الثانية عام 1309 / 16 - 1 - 1892 . مديرية الوثائق الملكية ، الرباط ، ملف وجدة.
- [14]- من شيخ زاوية أولاد سيدي رمضان ببني يزنانس إلى السلطان الحسن الأول بتاريخ 12 ذي القعدة 1304/ 2 - 8 - 1887 . مديرية الوثائق الملكية - الرباط . ملف وجدة
- [15]- من الأمين الحاج محمد بن البدوي إلى الصدر الأعظم الحاج المعطي الجامعي بتاريخ 9 ذي القعدة 1309 / 5 - 7 - 1892 . مديرية الوثائق الملكية بالرباط - ملف وجدة.
- [16]من قائد قسبة عجرود علال بن منصور البخاري إلى السلطان عبد العزيز بتاريخ 29 رمضان 1314 / 3 - 3 - 1897. مديرية الوثائق الملكية ، الرباط ، ملف وجدة.
- [17]- عكاشة برحاب ، شمال المغرب الشرقي قبل الاحتلال الفرنسي ، مرجع سابق ، ص 195.
- [18]- عكاشة برحاب ، شمال المغرب الشرقي قبل الاحتلال الفرنسي ، مرجع سابق ، ص 323.
- [19]- عكاشة برحاب ، المرجع نفسه ، ص 234 - 238.
- [20]-رسالة القائد علال بن منصور البخاري إلى السلطان الحسن الأول بتاريخ 3 جمادى الأولى 1310 / 23 - 11 - 1892. مديرية الوثائق الملكية، الرباط ، ملف وجدة.
- [21]- أبو عبيد الله البكري ، المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب نشر دوسلين ، الجزائر 1857 ، ص 89.
- [22]- Bahija Simou, Les réformes militaires au Maroc de 1844 à 1912, Université Med V, Rabat 1995. Publication de la faculté des lettres.
- [23]- من أميني التعشير بطنجة إلى السلطان عبد العزيز بتاريخ 2 صفر 1315 / 3 - 7 - 1897. مديرية الوثائق الملكية، الرباط ، ملف وجدة.
- [24] - Rapport du Général commandant la Division d'Oran ,26 janvier 1888.Service Historique de l'Armée de Terre .Vincennes .3H19.
- [25] - Rapport du Ministre de la Guerre .25 mai 1888. Service Historique de l'Armée de Terre.Vincennes.3H19.
- [26] - Pierre Guillen, L'Allemagne et le Maroc de 1870 à 1905, P.U.F. Paris, pp 190-197.
- [27]- عكاشة برحاب ، تدبير الأزمات بين المغرب وفرنسا ، قضية برج كبدانة بساحل الريف 1901 ، مطبعة الرباط - نيت ، 2009 ، ص 25 - 28.
- [28] - Francis Llbador, Port-Say et son fondateur : Louis Jean-Batipste Say, Oran 1955.pp 243 -252.
- [29]- عكاشة برحاب ، المغرب وفرنسا ، من سياسة حسن الجوار إلى الاحتلال العسكري 1901-1907 . مرجع سابق ، ص 70 - 75.
- [30] - Taieb Boumeaza, Dynamique metro- marine, infrastructures portuaires et leur impact sur les littoraux : cas des ports de Mohammedia sur l'atlantique et du port de Saïdia sur la méditerranée . Revue Bouhout de la Faculté des Lettres de Mohammedia. 2007/2008.N° double 14/15 pp 143-144.
- [31]-رسالة من محمد بن العربي الطريس إلى وزير الخارجية عبد الكريم بن سليمان بتاريخ 8 رجب 1324 / 28 - 8 - 1906. مكاتب المندوبية السعيدة - ك 2720 ، ص 172 المكتبة الوطنية - قسم الأرشيف.
- [32]- جاء في الفصل ما يلي : " في بيان نقط مراكز الحافر التي تجعل في الخط الذي بين عجرود وثنية الساسي لكل واحدة من الدولتين ، فالدولة المغربية تجعل مراكز بسعيدة عجرود أو بقربها بالحيمر ، وآخر بوجدة وآخر بمحل إزاء ماكورة من تراب قبيلة المهاية ، كما أن الدولة الشرقية تجعل مركزا للحافر بعجرود المنسوب إلى إيلاتها وآخر بمغنية وآخر بالعريشة."
- [33]- عكاشة برحاب، المجال الحدودي بين المغرب والجزائر في مطلع القرن العشرين، منشورات كلية الآداب

بالمحمدية - 2002 ص 131 وما بعدها.
[34]- لقد أنجزنا القسم الأكبر من تأليف خاص بمدينة السعيدية ، وهو عبارة عن دراسة مُنوغرافية ، معززة بعدد هام من الوثائق المغربية والفرنسية، و عما قريب سيجد طريقه إلى القراء إن شاء الله